

سلطة الأمر الواقع في الجزائر تضييق الخناق على الحريات

اعتداء عنيفاً لأفراد من الشرطة على بعض المتظاهرين بالعاصمة خلال الأسبوع الماضي، إلا أن التدابير المشددة توحى بان السلطة ماضية في أساليب قمعية لا تختلف عن ممارسات النظام السابق.

ولا يزال حظر حركة القطار والميترو، وتكثيف الحواجز الأمنية وغلق المداخل المؤدية إلى العاصمة، والحضور الكثيف لعناصر الأمن والعربات والآليات في الساحات والشوارع الكبرى، السمة الغالبة على الإجراءات الاستثنائية المطبقة منذ أشهر، لخنق زخم الحراك الشعبي. واثار وضع الوصاية الأمنية للجريمة الإلكترونية تحت سلطة وزير الدفاع الوطني أو ممثله، مخاوف لدى الرأي العام المحلي، من عسكرة الرقابة على مضامين الشبكة العنكبوتية وشبكات التواصل الاجتماعي، التي تحولت إلى إعلام بديل حقيقي، في ظل التحوط الخطير للإعلام الكلاسيكي عن قيامه بواجبه في تقديم الخدمة العمومية.

وضع الوصاية الأمنية للجريمة الإلكترونية تحت سلطة وزير الدفاع أثار مخاوف الرأي العام المحلي، من عسكرة الرقابة على الشبكة العنكبوتية

وهو الأمر الذي أعقبه مرسوم رئاسي ورد في العدد الأخير من الجريدة الرسمية، يتضمن بخلق جديدة للشرطة القضائية التابعة للأمن العسكري والاستخبارات، العائدة هي الأخرى لوصاية قيادة الأركان بعد سقوط وسجن المنسحق السابق لجهاز الاستعلامات الجنرال عثمان طوطاق (بشير).

ومع ذلك ثمن العقيد المتقاعد عبد الحميد العربي شريف، قرار استحداث مصلحة مركزية للشرطة القضائية لأمن الجيش، والتي حددت مهامها وتنظيمها في التكفل بالبحث والمعاينة في الجرائم التي هي من اختصاص القضاء العسكري والجرائم التي تمس بأمن الدولة.

وأنهجه العقيد في أن أسماء بـ"الأمن القومي" باعتباره التصدي الأكبر الذي تواجه البلاد في الظرف الراهن، لاسيما في ما يتعلق بمحاربة الفساد والإرهاب والجريمة المنظمة، وهو ما يعطي الانطباع، حسب المتحدث، بأن المسألة لا ترتبط بالوضع السياسي الداخلي وحركة الشارع، رغم أن السيناريو يعيد إلى الأذهان ممارسات جهاز الاستخبارات السابق.

وذكر العربي شريف في تصريح صحافي، بأنه "كان يجب تعزيز الضبطية العسكرية بهذه المصلحة، لأن ضبطية الدرك عقب فتحها لملفات الفساد وجدت نفسها أمام قضايا وملفات خطيرة، فإعادة بعث مصلحة مركزية للجيش لمتابعة جرائم تتعلق بأمن الدولة تدخل في إطار منظور التحضير لبناء دولة جديدة".

وشدد المتحدث على أن "الجهاز الجديد لا علاقة له بمفهوم الدولة البوليسية السياسية كما كان في القرن الماضي بل بمنظورها الاستخباراتي".

وشرح بقوله "لما قررت القيادة بعث مصلحة مركزية للشرطة القضائية لأمن الجيش كانت هناك إصلاحات سبقت هذه النقطة، وباستعادة بعض هيكلها انتقلت إلى مشروع حماية الجيش والأفراد والمعنويات، واليوم في إطار هذا المشروع وجب أن تكون هناك مديرية تشرف على العمل الوقائي لتجنب وحداننا الضرر، وتجنب ضرب الجيش واستهدافه".

صابر بلدي
صحافي جزائري

الجزائر - طرح منع قوات الأمن لندوة سياسية في إحدى مدن الشرق الجزائري للمعارض السياسي ورئيس حزب "جيل جديد" جيلالي سفيان، مسالة تراجع مساحة الحريات السياسية خلال الأسابيع الأخيرة في البلاد، رغم الزخم الذي فرضه الحراك الشعبي الذي دخل أسبوعه الواحد والعشرين، وأعطى مؤشرا سلبيا عن تمسك السلطة الحالية بممارسات النظام السابق.

وندد حزب "جيل جديد" المعارض، بمنع قوات الأمن لندوته السياسية التي كانت مبرمجة في مدينة أم البواقي بشرق البلاد، بدعوة من جمعية محلية، واعتبر القرار سلوكا قمعيا وتضييقا على المعارضة، يتم عن تمسك سلطة الأمر الواقع بممارسات نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وجاءت الخطوة في سياق حملة توقيفات واسعة للناشطين السياسيين والمعارضين، وفي ظل تحذيرات شديدة للجهة توعدها بها الرجل القوي في المؤسسة العسكرية الجنرال أحمد قايد صالح، ضد من أسماهم بـ"الخونة" و"العصابة"، في إشارة إلى الناشطين المطالبين بتنحيته من قيادة المؤسسة، والمتعاطفين مع أنصار الهوية الأمازيغية.

وانضافت إلى ممارسات مشابهة طالت قادة سياسيين وشخصيات مستقلة، حيث سبق لنفس الجهات أن منعت رئيس الحكومة السابق أحمد بن بيتور، من إلقاء محاضرة في مدينة المسيلة الداخلية، مما يوحي بأن السلطة لا تزال غير مستعدة لفتح الفضاء السياسي والإعلامي أمام المعارضين.

وإذ ارتبط سجن زعيمة حزب العمال بما سبقت قيادة الجيش بـ"مؤامرة كانت تستهدفها وتهدف الدولة"، واتهمتها بالمشاركة في اتصالات ومشاورات مع رموز من وصفهم بـ"العصابة الحاكمة"، في إشارة إلى أنزع النظام البوليفيقي، فإن سجن عضو جيش التحرير الوطني (1954-1962) الرائد لخضر بورقعة، أثار استياء وغضب الشارع، وتحول إطلاق سراحه إلى مطلب أساسي للحراك الشعبي.

وكانت جهات حقوقية، قد أعلنت عن توقيف وسجن أكثر من ستين شابا، على خلفية مشاركتهم في المسيرات الاحتجاجية بالرايات الأمازيغية، كما لا يستبعد أن تطول الحملة المفتوحة ناشطين آخرين تنفيذاً للتحذيرات التي أطلقها الجنرال قايد صالح.

ورغم حالة النفاؤل التي خلفها تنحي الرئيس السابق عن منصبه، وسجن مسؤولين وضباط عسكريين ورجال أعمال مقربين منه، فإن الحالة كانت جد عابرة، قياسا بعودة نفس الممارسات القمعية والتضييق على الحريات، لاسيما مع تحول الساحة الإعلامية المحلية إلى أوقاق دعائية لتصورات سلطة الأمر الواقع، وإقصاء الرأي المخالف.

واستغرب ملاحظون أن تبث وسائل الإعلام المحلية مضامين مختلفة ومتنوعة، في نفس التوقيت الذي تشتعل فيه العاصمة ومختلف مدن ومحافظات الجمهورية غضبا شعبيا، خلال المسيرات الأسبوعية التي دخلت شهرها السادس، وهو السلوك المشابه لما كانت تقوم به أثناء الأيام الأولى للحراك الشعبي، لما كان نظام بوتفليقة جاثما في مواقع.

ورغم فتح مديرية الأمن لتحقيقات داخلية في بعض الممارسات التي قامت بها عناصر أمنية تجاه المتظاهرين، خاصة في ما يتعلق بالتسجيل الذي أظهر

رفض مغربي لتواجد البوليساريو في منطقة التبادل الحر الأفريقية

الدبلوماسية المغربية تتحرك لإفشال مناورات خصومها



ضخ دماء جديدة في الدبلوماسية المغربية

الوضعية هي "حالة شاذة حرص المغرب على إثارتها"، ويشير مراقبون إلى أن وزارة الخارجية المغربية ما فتئت في كل المناسبات والمحافل الدولية تكشف وجه المسؤولين الجزائريين أمام المجتمع الدولي، وتكشف مدى تدخلهم في ملف الصحراء المغربية كمحركين للبوليساريو وداعمين لأطروحتهم. ويبدو أكد مصطفى الخلفي، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني في المغرب، أن توقع ومصادقة المغرب على الاتفاقيات مع الاتحاد الأفريقي، لا يمكن أن يفهم أو يؤول أو يفسر بأي حال من الأحوال على أنه "اعتراف بواقع أو فعل أو وضعية أو كيان غير معترف به من قبل المملكة المغربية من شأنه أن يمس بالوحدة الترابية والوطنية".

وتحسنى جبهة البوليساريو من أن تنحس جمهورية الإكوادور طريق السلفادور التي أعلنت قبل أسابيع قطع علاقاتها مع الانفصاليين. وتطرق الخلفي إلى تواصل سحب الاعتراف بجبهة البوليساريو، مشيرا إلى أنه بعدما كانت 84 دولة تعترف بها في ثمانينات القرن الماضي، بلغ عدد الدول التي سحبت اعترافها إلى الآن 50 دولة أخرىها كل من السلفادور والباربادوس.

وتشدد الخارجية المغربية، على ضرورة التكيف بفاعلية مع محيط دولي معقد، والانخراط الفعال والجدى في الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة لقطع الطريق أمام مناورات خصوم الصحراء المغربية، باستثمار التطورات الإيجابية التي يشهدها ملف الصحراء بفضل المكاسب المتتالية للدبلوماسية المغربية، لاسيما سحب العديد من الدول لاعتراقها بالبوليساريو.

هذه المنطقة التعريفية الجمركية تدريجيا على التجارة بين الدول الأعضاء بالاتحاد (55 دولة)؛ ما سيجعل التجارة أسهل بالنسبة للشركات الأفريقية في القارة. وتشدد بوريطية، على أن المغرب انخرط بقوة في مسار إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لكن توقيعه وتصديقه على هذه الاتفاقية لا يحمل ما يمكن تفسيره بأنه إقرار بوضع أو واقع أو كيان لا يعترف ويهدد وحدته الترابية ووحدته الوطنية.

وكان المغرب انسحب من منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليا) عام 1984؛ احتجاجا على قبول الأخير لعضوية ما يعرف بـ"جبهة البوليساريو"، غير أنه عاد إلى الاتحاد في يناير 2017.

وأشار المسؤول المغربي إلى أن بلاده تتصرف وفقا لعقيدة ومبادئ واضحة عندما يتعلق الأمر بالتمييز بين العضوية في منظمة ما، والاعتراف بكيانات يمكن أن تكون جزءا من هذه المنظمة، لكن المغرب لا يعترف بها. وتساءل مستنكرا "كيف يمكن لكيان ليس له أرض أن ينتمي إلى منطقة تجارة حرة؟".

وخلال القمة، التي شارك فيها المغرب، أعلنت جبهة البوليساريو كعضو في "منطقة التجارة الحرة الأفريقية"، رغم عدم اعتراف الرباط أو الأمم المتحدة وغالبية المجتمع الدولي بها.

وند وزير الخارجية بهذه الخطوة متسائلا عن "العملة التي سيعتمدها هذا الكيان لإدارة التجارة الحرة، إذا ما كان لها أن تتم، لن تكون إلا بالعملة الجزائرية"، مشيرا إلى أنه "إذا كان للسلسل أن تمر عبر الجمارك فسيتكون جمارك الجزائر"، وبالتالي فإن هذه

أيضا إلى إبراز المحاور الاستراتيجية للدبلوماسية المغربية وأفاقها المستقبلية، وتحيين المعطيات المتعلقة بعدد من الملفات.

وتحصر الخارجية المغربية على أن يكون العمل الدبلوماسي فاعلا على الأرض حتى يتسنى له تحقيق الأهداف المرجوة منه والمساهمة بشكل مؤثر في تعزيز إشعاع المغرب على الصعيد الدولي في ظل ظرفية عالمية تتسم بالتغيرات العميقة والتحولت الكبيرة على المستويين الإقليمي والدولي.

ويشير مراقبون إلى أن الجسم الدبلوماسي المغربي مطالب بالعمل بكل مكوناته بشكل متنسق لإفشال أي اختراقات مفترضة لخصوم الوحدة الترابية في المحافل الدولية وبكافة المناطق.

ولاحظ هؤلاء أن بروفايلات السفراء الجدد منسجمة مع توجهات الخارجية المغربية واستراتيجيتها في العمل الدبلوماسي المبني على النموذج الجيد لجميع الوسائل المتاحة تقنيا وسياسيا وديبلوماسية خدمة للاستراتيجية الأمنية، والسوسيو-اقتصادية والبيئية داخليا وعلى المستوى القاري والدولي.

وانخرط فيه المغرب بالقارة الأفريقية دعما لتوقعه السياسي والاقتصادي والدبلوماسي، شارك وزير الخارجية المغربي ناصر بورتية في القمة الاستثنائية الـ12 للاتحاد الأفريقي الخاصة بمنطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية المنعقدة بنيجيريا، الأسبوع الماضي، ممثلا للعاهل المغربي الملك محمد السادس.

وتهدف منظمة التجارة الحرة الأفريقية إلى إزالة الحواجز التجارية، وتعزيز التجارة بين دول القارة. وستلغي

يحاول المغرب عبر تطوير أدائه وعمله الدبلوماسي الدفاع عن وحدته الترابية، في مواجهة تحديات قضية الصحراء المغربية أمام اختراقات مفترضة لجبهة البوليساريو، وقد استغلت الخارجية المغربية تعيين سفراء جدد بعواصم مختلفة، للتأكيد على يقظة المملكة وتصديها لمناورات خصومها، كما أكد وزير الخارجية المغربي ناصر بورتية رفض المغرب لتواجد البوليساريو في منطقة التبادل الحر الأفريقية رغم انضمام المملكة مؤخرا إليها عقب القمة الاستثنائية لدول الاتحاد الأفريقي التي استضافتها عاصمة النيجر "نيامي" الأحد الماضي.



محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - دعت وزارة الشؤون الخارجية المغربية سفراء المغرب المعينين حديثا في عدد من العواصم العربية والغربية، إلى المواجهة والتصدى لمناورات خصوم الوحدة الترابية للمملكة المغربية "القائمة على الاقتراء والتضليل الممنهج"، في إشارة إلى خطط جبهة البوليساريو التي تريد خلس الأوراق على المستوى الأفريقي والآسيوي وبدول أميركا اللاتينية، وعرقلة تصور المغرب لحل قضية الصحراء المغربية المبني على مبادرة الحكم الذاتي.

الخارجية المغربية ما فتئت تعري وجه المسؤولين الجزائريين أمام المجتمع الدولي، وتكشف مدى تدخلهم في ملف الصحراء المغربية كمحركين للبوليساريو وداعمين لها

وجاءت توجيهات الخارجية المغربية ضمن سلسلة ندوات نظمتها لفائدة السفراء الجدد من قبل العاهل المغربي الملك محمد السادس. وأكدت على أهمية "الاستمرار في نفس النهج والعمل المستمر على جميع الأصعدة من أجل التصدي لمناورات خصوم وحدتنا الترابية".

وتتمحورت أشغال الأيام التوجيهية حول الالبيات، التي من شأنها تقوية الأداء الدبلوماسي الوطني "لتعزيز مكانة المملكة، بوصفها عضوا فاعلا ومسؤولا داخل المجتمع الدولي في ما يتعلق بالمجالات السياسية، الأمنية، والسوسيو-اقتصادية والبيئية". وتهدف

عشرات القتلى في هجوم على فندق في الصومال

انتشالهم في الداخل وقوات الأمن تطوق المنطقة". وقالت مصادر محلية عديدة إن الفندق كان ينزل به عدد من رجال الأعمال والسياسيين الذين حضروا إلى المدينة للإعداد للانتخابات الرئاسية التي ستجرى في منطقة جوبالاند نهاية أغسطس المقبل.

وقتل أحد المرشحين لهذه الانتخابات بحسب السلطات المحلية. وحركة الشباب التي شنت مرارا عمليات من هذا النوع في العاصمة مقديشو، تبنت في بيان الهجوم على مسؤولي جوبالاند "الكفرة"، مؤكدة أن مقاتليها تمكنوا من السيطرة على الفندق. وطرد مقاتلو حركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة من مقديشو في 2011 وخسروا بعد ذلك الجزء الأكبر من معاقلم. لكن الحركة لا تزال تسيطر على مناطق ريفية شاسعة تشن منها عمليات عصابات واعتداءات انتحارية بما في ذلك في العاصمة، ضد مواقع حكومية وأمنية ومدنية.

واقترح مسلحون بعد ذلك الفندق وتواجهوا مع قوات الأمن في داخله. واهبعت حركة الشباب التي تبنت الهجوم خطة لتجلب إليها عادة في هجماتها في العاصمة مقديشو.

وصرح رئيس منطقة جوبالاند التي تتمتع بشبه حكم ذاتي أحمد مادوبي في مؤتمر صحافي أن "26 شخصا قتلوا و56 جرحوا في الهجوم". وأضاف أن "بين القتلى أجانب: 3 كينيين وكندي وبريطاني وأميركيان و3 تنزانيين. وهناك جريحان صينيان أيضا". وقال المسؤول الأمني المحلي عدي ولي محمد لوكالة فرانس برس إن "قوات الأمن تسيطر الآن (على الفندق) وقتلت آخر إرهابي".

وأضاف المصدر نفسه "نعتقد أن أربعة رجال مسلحين شاركوا في الهجوم". وذكر شهود عيان أن مسارا كبيرا لحق بالفندق جراء الانفجار والرصاص. وقال مثنى إبراهيم إن "المبنى مدمر بالكامل. هناك جثث وكذلك جرحى تم

وبين القتلى العديد من الأجانب وصحافية كندية صومالية أثار موتها حالة من الغضب. وبدأ الهجوم مساء الجمعة عندما انفجرت البية مفخخة عند مدخل فندق "المدينة" المزدحم في وسط كيسمايو، حسبما ذكرت مصادر أمنية.



استهداف أمني مع اقتراب الانتخابات الصومالية



عودة الممارسات القمعية